http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1685) السنة السابعة - الثلاثاء (29) كانون الاول 2009

بغداد تستفسر وطهران لا ترد!

مشروع إنشاء مفاعلات نووية إيرانية قرب الحدود العراقية

بغداد/ سها الشيخلي

فيما تظهر المعلومات الواردة قيام إيران ببناء مفاعل نووي، على الحدود العراقية الإيرانية، يقوم قادة البلاد بزيارات مكوكية عديدة الى طهران وقم لاجراء لقاءات تتناول مختلف المواضيع الا قضية المفاعل النووي الذي تنوي إيران تشييده على الحدود مع العراق،وتحديدا على بعد ٧٠ كم من محافظة البصرة الحدودية مع العلم ان هذا الإجراء ينطوي على مخاطر عديدة لا يمكن السكوت عنها أو إهمالها.

وكشف مصدر عراقي (رفض الكشف عن اسمه) عن معلومات تؤكد نيّة إيران المضي في مشروعها محذرا في الوقت ذاته من ان بناء هذا المفاعل سيسبب ضرراً كبيراً على العراق وما يحمله من مخاطر التلوث البيئي وعلى مدينة البصرة خصوصا، ولفت المصدر الى ان (العراق لا يرغب في الدخول بمشكلات دولية أخرى مع إيران او مع مجلس الأمن الدولي بسبب عزم طهران بناء مفاعلاتها قرب الحدود العراقية) داعياً الحكومة الى الإسراع بالاتصال بالجانب الإيراني ومنعه من بناء أي مفاعل قرب الحدود العراقية مطالبا البرلمان العراقي بمناقشة الموضوع بجديّة.

حديث الشارع

يبدي سكان المنطقة الجنوبية وخاصة البصرة والعمارة مخاوفهم من شروع إيران ببناء مفاعل نووي قرب الحدود العراقية الإيرانية وخطة إيران المعلنة هي بناء عشرة مفاعلات نووية جديدة واستخدام شط العرب والاهوار الجنوبية لرمي النفايات النووية وخاصة بعد تحويل مصبات الأنهار الى داخل العمق الإيراني، وأبدى (المهندس الكيمياوي عامر مهدي) قلقه من إقدام إيران على استخدام شط العرب لرمي النفايات خاصة وانه الممر الملاحي المهم للاقتصاد العراقي ومصدر رئيس لمياه الشرب في البصرة، والآثار الصحية الناجمة عن ذلك بعدما استخدمت إيران مطلع العام الحالي شط العرب مكانا لرمي نفايات معامل البتروكيمياويات والصناعات النفطية في مدينة عبادان المطلة على مياه شط العرب.

ويرى الطيار المتقاعد في الجيش العراقي السابق هاشم العبودي ان بناء إيران لمفاعلات نووية قرب الحدود العراقية وحدود المدن انما هو تهديد واضح للمنطقة كلها، وأشار الى ان إيران استخدمت الأسلوب نفسه الذي استخدمه النظام السابق حين وضع الصواريخ والمعدات العسكرية داخل المدن لكي تتجنب قوات التحالف ضربها وأوضح ان (وضع إيران لمفاعلها الجديد قرب المناطق النفطية هو من باب الحماية لها من ضربة محتملة تؤثر في منابع النفط التي تشتهر بها المنطقة وهو ما يعرض دول العالم الى أزمة حقيقية في الطاقة أولها ارتفاع أسعار النفط العالمية.

ويؤكد العبادي ان الحكومة الإيرانية قد وافقت على خطة لبناء عشرة مفاعلات نووية أربعة منها على الحدود العراقية الإيرانية وذلك لتوسيع برنامجها النووي مع العلم ان لها مشاكل عديدة مع الدول الكبرى تتلخص في تخصيب اليورانيوم والتهم المتبادلة بينها وبين تلك الدول بشأن إمكانية استخدام إيران لذلك البرنامج لأغراض غير سلمية.

مخاطر بيئية

وعن مدى الخطورة التي يشكلها المشروع الإيراني من الناحية السياسية والأمنية والبيئة تحدثت للمدى وزيرة البيئة السيدة نرمين عثمان قائلة:

المشروع الإيراني بناء مفاعل نووي قرب الحدود الإيرانية العراقية لم يعلمنا به الجانب الإيراني، نحن كوزارة أرسلنا كتاب استفسار ووجهنا رسالة نطلب فيها من وزارة الخارجية الإيرانية وممثل العراق في اللجنة الدولية للطاقة الذرية إعلام العراق بنوايا إيران بشأن مشروعها القاضي ببناء مفاعل نووي قرب الحدود الا اننا حتى الآن لم نتسلم الرد، وأوضحت عثمان: في حالة تأكد الوزارة من وجود مثل هذا المشروع سوف نتخذ الإجراءات عن طريق القنوات الدبلوماسية، ومن السابق لأوانه الكشف عن تلك الإجراءات الآن، وان وزارة البيئة ستتعرف من خلال أجهزة الرصد المستمرة خلال مدار اليوم على اي نشاط إشعاعي ذي علاقة بالنشاطات النووية في أي دولة مجاورة وستتخذ الوزارة إجراءات سريعة لحماية المواطنين والبيئة.

رائد فهمي

رائد فهمي: اللجوء الى وكالة الطاقة الذرية الدولية كونها المرجعية الأولى في مثل هكذا أمور.

خطورته على المنطقة

فيما قال وزير العلوم والتكنولوجيا رائد فهمي للمدى حول هذا الموضوع: لقد وجهنا كتابا الى وزارة الخارجية العراقية مستفسرين عن مدى صحة هذا المشروع الذي ستقدم عليه الحكومة الإيرانية وتمت مفاتحة وكالة الطاقة الذرية الدولية وعلمنا ان المشروع بحد ذاته لا يخرج عن نطاق أخبار تناولتها الصحف ووسائل الإعلام الأخرى ولكن اذا ما جاءنا رد من الوكالة يؤكد صحة هذا المشروع سوف نستوضح نوعية المشروع وهل هو للأغراض السلمية؟ أم هو لتخصيب اليورانيوم ومدى الخطورة التي يشكلها على المنطقة؟ وان الموضوع برمته يجب الإحاطة به من كل الجوانب أولا، كما ان هذا الموضوع لا يخص العراق لوجده بل له علاقة وثيقة بدول المنطقة ثانياً.

وعن موقف الوزارة فيما إذا تأكدت أخبار عزم إيران إنشاء ذلك المفاعل أجاب فهمي: إجراءاتنا ستكون كما يلي: اللجوء الى وكالة الطاقة الذرية الدولية كونها المرجعية الأولى في مثل هكذا أمور والاتفاق الثنائي مع الجانب الإيراني للوقوف على طبيعة تلك المفاعل النووي والأغراض التي أوجدت من اجلها، وتفاصيل فنية أخرى.

وعن المخاطر التي يمثلها بناء تلك المفاعلات على المنطقة والعراق أجاب فهمي: انها كبيرة بالتأكيد أولها المخاطر البيئية والصحية على الحياة في المنطقة برمتها وهي ليست بأقل من المخاطر الأمنية أيضاً.

الخارجية بانتظار الرد

عن خطورة إقامة إيران لمثل هذا المشروع تحدث للمدى وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوى قائلاً: من جانبنا كوزارة خارجية معنية بشكل مباشر بالأمر قمنا بتوجيه كتاب فاتحنا فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن مدى خطورة هكذا مفاعل، والتأكد من صحة المعلومات الواردة بهذا الخصوص.. ونحن بانتظار الرد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما طلبنا ان يكون الرد فنيا وصادرا من خبراء يعملون في هذا الجانب قبل اتخاذ أي موقف آخر، ونحن بانتظار الرد قبل ان نتخذ أي إجراء رسمي آخر.

رفض برلماني

وعن لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب تحدث إلينا النائب عبد الكريم السامرائي قائلاً: بصفتي عضوا في لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب لا أوافق على مثل هذا الإجراء ويشاطرني الرأي اغلب أعضاء مجلس النواب وليس فقط أعضاء لجنة الأمن والدفاع فيه، خاصة وان لدى إيران مشاكل عديدة مع الدول الكبرى حول نشاطها النووي في المنطقة وتهديدها للدول المحيطة بها وأولها العراق، واطلب من الحكومة العراقية ان لا تقف مكتوفة الأيدي وان تمارس دورها بالتصدي لإقامة مثل هذا المشروع الخطير وان تنهض الحكومة بمسؤولياتها إزاء هذا العمل الإيراني وان تكون في موضع ثقة الشعب الذي قام بانتخابها، وان تتصدى الدوائر والوزارات المعنية لمثل هذا المشروع الخطير فهو يهدد بيئة العراق وأمنه وان لا يتم السكوت عليه او تمريره دون اللجوء الى القنوات الدبلوماسية.

تسربات إشعاعية

وأكد ناطق إبراهيم معاون مدير الهيئة العامة للسيطرة على المصادر المشعة التابعة لمجلس الوزراء: ان مخاطر بناء المفاعل النووي الإيراني على الحدود العراقية الإيرانية تكمن فيما اذا تعرضت المنطقة الى ضربة جوية وهذا محتمل ووارد أيضاً. لذا فان المنطقة ستصاب بأضرار كبيرة لتسرب الإشعاع الذي سيلوث الأرض والزرع والإنسان والحيوان على حد سواء، اما النفايات كذلك تشكل هي الأخرى خطورة بالغة على المنطقة وعلى الحياة فيها، ولكن اذا كان المبنى محكما ولا يمكن ان يتسرب منه الإشعاع في كل حال من الأحوال فالموضوع لا يشكل خطورة تذكر، ولكن القلق يأتي من التسربات الإشعاعية وهذا محتمل أيضاً.

جهات صامتة

ولا يفوتنا ان نذكر إننا اتصلنا بجهات عديدة لإبداء الرأي حول الموضوع ومنها الأمانة العامة لمجلس الوزراء والمكتب الإعلامي للسفارة الأمريكية وبعد الاطلاع على السؤال كان الجواب إنهم سوف يتصلون بنا بعد ساعات وعند الاتصال بهم لم نحصل على جواب، كما ان السفارة الإيرانية هي الأخرى لم ترد على اتصالاتنا العديدة.

وهم يشكون النواب السابقين

ميسانيون: ممثلونا لا يحترمون أصواتنا!

ميسان/ محمد الرسام

رغم محاولات الأحزاب والكتل السياسية المتنافسة على مقاعد البرلمان المقبل جذب انتباه الناخب، حتى قبيل انطلاق الحملات الدعائية للانتخابات وذلك عبر المشاكسات السياسية التي يطغى عليها النزوع الشخصي ومزاجياته المتقلبة أو إطلاق التصريحات النارية عبر وسائل الإعلام بشأن حدث او قضية ما ومحاولات البعض التناغم مع عواطف الجمهور الهائجة نتيجة تردي الأمن والخدمات، إلا أن واقع الحال، في ميسان على الأقل، يشير وبوضوح الى لا مبالاة الغالبية العظمى من الجمهور، بعروض السيرك السياسي لبعض القوى، ذلك الجمهور الذي سبق وأن عاش أكثر من تجربة انتخابية وما رافقها من تنافس هو اقرب الى الصراع القبلي بين القوى المتنافسة منه الى تنافس البرامج السياسية أو الاقتصادية وغيرها مما يأمله الناخبون، وهي ذات القوى التي تسيدت المشهد السياسي للبلاد منذ سقوط الديكتاتورية والتي لم يتغير جوهر أيدلوجياتها ومتبنياتها الفكرية والعقائدية رغم اضطرارها لتمويه بعض أطروحاتها في محاولة للتناغم مع ما يصبو له جمهور الناخبين من برامج تحقق ولو جانبا يسيرا من شعارات التنمية والتحضر والرفاه التي طالما رفعتها جميع تلك القوى بلا استثناء خلال حملاتها الدعائية السابقة ولكنها ركنتها جانبا حالما تربعت على كراسي المناصب ولم تعد تتذكرها حتى.

المدى استطلعت آراء لفيف من المواطنين في ميسان حول أداء ممثلي المحافظة من البرلمانيين خلال الدورة البرلمانية التي قاربت على الانتهاء والذين يبلغ عددهم ٧ نواب، وفيما إذا وفقوا أو أخفقوا في أداء مهامهم تحت قبة البرلمان أو خارجها.

الجمهور والنائب

ما يثير العجب حقا أن جمهور المحافظة بالمطلق والغالبية العظمى من نخبها السياسية والثقافية والاجتماعية لا تعرف أحدا من النواب السبعة الذين من المفترض أنهم انتخبوا من قبل عموم السكان لتمثيلهم في البرلمان. ويكاد الجميع أن يجمعوا أنهم لا يعرفون سوى نائب واحد كونه من أبناء المحافظة السابق لمنسقيه المجتمع المدني في ديوان المحافظة ورئيس مركز الامام الصادق الثقافي الى عدم معرفته بنواب المحافظة عدا نائبا واحدا كان متواصلا مع نشاطات المؤسسات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني في ميسان، مضيفاً: «بقية ممثلي المحافظة من البرلمانيين لم يكن لهم أي نشاط يذكر طيلة السنوات الأربع الماضية وأكاد أجزم أن أحدا منهم لم يزر المحافظة طيلة تلك الفترة».

وعن توقعاته بشأن مستوى أداء البرلمان المقبل قال: «رغم طبعي المتفائل إلا أنني أعتقد أن المجلس البرلماني القادم سوف لا يختلف كثيرا عن الحالي لأن معظم الناخبين لا يمتلكون الوعي الانتخابي وبالتالي ستفرز الانتخابات برلمانيين بلا خبرة أو كفاءة».

فيما أكد مواطنون من مختلف الشرائح الاجتماعية في المحافظة، عدم معرفتهم بأي نائب برلماني عن محافظتهم وأجمعوا على أن البرلمانيين يعملون لمصالحهم الشخصية ومصالح أقربائهم وأحزابهم فقط بحسب أقوالهم.

لا يحترمون صوت الناخب

يقول الإعلامي مهند الهاشمي: «لم نشاهد ممثلي المحافظة من البرلمانيين في أية ندوة او مؤتمر في ميسان كما لم نسمع لهم صوتا او رأيا في جلسات البرلمان وهم أصلا لم يحققوا أي شيء من برامجهم التي روجوا لها في الانتخابات ولم يحترموا صوت الناخب الذي أوصلهم لهذا المنصب».

من جهتها أرجعت ضحى السدخان «طالبة دكتوراه ومرشحة سابقة للبرلمان»: سوء أداء ممثلي المحافظة في الدورة البرلمانية الحالية، الى القائمة المغلقة التي أفرزت هذه الأسماء التي يجهلها الشارع الميساني، بحسب قولها مضيفة: «واقع الحال يشير الى أن كثيرا من البرلمانيين ليسوا مثقفين ولا سياسيين بارعين ولقد وصلوا لهذا المكان بضربة حظ وبضمنهم المرأة التي جاءت بها الكوتا، فالكثير منهن دخلن البرلمان وهن يجهلن ألف باء السياسة، وأتمنى أن يكون الناخب قد وعى الدرس وأن يمنح صوته للمرشح الكفوء وأن تكون هنالك لجان لمتابعة نشاط النائب وتقييم أدائه وإعفائه من منصبه في حال عدم الوفاء ببرنامجه الانتخابي الذي فاز بموجبه لأن هذا البرنامج هو بمثابة عقد بينه وبين من أنتخبه وتسويفه لبنود هذا العقد يمنح الناخب حق فسخه وسحب ثقته بهذا النائب».

فيما تساءلت الدكتورة أسماء عباس الشوكي «مسؤولة منظمة المرأة المسلمة» عن دور لجنة النزاهة في البرلمان بخصوص التغيب المستمر والمتكرر للكثير من أعضاء البرلمان وعدم تطبيق اللوائح البرلمانية والقوانين، مضيفة: «لم يقدم برلمانيو المحافظة أي شيء لأنهم لم يتعايشوا مع أهلها أصلا وجاء معظمهم من الخارج، وأعتقد أنهم تعهدوا لقوائمهم وأحزابهم بخدمة مصلحة الحزب والقائمة كأولوية قبل خدمة المواطن والناخب»، وتابعت الشوكي: «المفترض بالمواطن أن يتحرك ويخرج للشارع مطالبا بإقالة النائب الخامل».

واجمع مواطنون على أنهم سيذهبون للانتخابات ويبطلون ورقة الاقتراع لأنهم لا يثقون بالسياسيين الذين لم يقدموا لهم أي شيء خلال السنوات الماضية وكانوا بعيدين عن هموم المواطنين واحتياجاتهم، بحسب وصفهم.

العتب على القائمة

الكثير من المواطنين الذين أكدوا أسابيع فأنهم لم يكونوا بمستوى المسؤولية والسبب باعتقادي أنهم غير أكفاء أصلا ولم يهيئوا أنفسهم للعب هذا الدور ربما لأن القوائم المغلقة والمحاصصة السياسية هي التي بوأتهم هذه المناصب وأتمنى على الناخب الميساني خلال الانتخابات المقبلة أن يصوت للأكفأ.

فيما أشار أمجد الدهامات المسؤول من مشاكل سياسية كما لم يقم أحدهم بعقد ندوة او اجتماع مع مجلس المحافظة.

أما عن أدائهم خلال الدورة البرلمانية التي ستنتهي بعد بضعة ويتواصل إلى حد ما مع الفعاليات الثقافية والسياسية التي شهدتها المحافظة خلال السنوات الأربع الماضية.

مسؤول الحزب الشيوعي في ميسان أكد للمدى أنه سياسي وعضو سابق في مجلس المحافظة إلا انه لم يعرف غالبية ممثلي المحافظة في البرلمان، مبيناً: «كنت عضوا في مجلس المحافظة خلال الدورة الماضية ولأربع سنوات لم التق إلا بواحد فقط من البرلمانيين السبعة الذين يمثلون المحافظة في البرلمان العراقي ومن هؤلاء السبعة لا اعرف إلا اثنين فقط أما البقية فاعرف أسماءهم فقط، لم أشاهد هؤلاء البرلمانيين طيلة السنوات الأربع التي قضيتها في المجلس رغم ما مرت به المحافظة غياب صوت من كان من المفترض أن يمثلهم في البرلمان، ألقوا باللائمة على القوى والأحزاب السياسية التي ينتمي لها هؤلاء النواب وقد وصف بعض المواطنين أداء النواب عموما بالهزيل مشيرين الى أن هؤلاء كانوا يرددون آراء وأطروحات القوى السياسية التي ينتمون اليها كالببغاوات حتى وإن تقاطعت مع المصالح العليا للبلاد وللمواطنين.

طبيب فضل عدم الإفصاح عن اسمه قال: أن محافظة ميسان التي يقارب عدد سكانها المليون نسمة لم يكن لها صوت في البرلمان لأن ممثليها لم يتوفروا على المؤهلات المطلوبة بالنائب.

وأضاف: «عتبي ليس على ممثلينا السبعة ولكن على القوائم التي ينتمون لها والتي لم تحقق ما كانت تروج له من برامج أثناء الدعاية الانتخابية، أربع سنوات شهدت خلالها المحافظة العديد من المشاكل الأمنية والسياسية والاقتصادية ولكننا لم نشاهد ولم نسمع بأي دور لأحد من ممثلينا البرلمانيين، فإن كانوا غير مؤهلين للعب هذا الدور وليسوا أكفاء فمن المفترض أن يستقيلوا وعندها سنحترمهم أكثر». من جهته أكد سعد حيدر «بكالوريوس قانون» أنه لا يعرف سوى واحد من مجموع البرلمانيين السبعة عن المحافظة مشيرا الى أن العمل البرلماني هو جهد جماعي ولكن المؤلم أن يصب هذا الجهد في تقديم المصالح الشخصية للنواب على مصلحة الجمهور والوطن حتى أصبح هذا الأمر حديث الشارع، بحسب قوله.

وعن توقعاته حول إفرازات الانتخابات المقبلة أجاب: « لدي قناعة تامة بأن المواطن ازداد وعيا وسيحسن اختياره بعيدا عن كل الدوافع الأخرى كالطائفية والعرقية والعشائرية وخصوصا أن القوائم ستكون مفتوحة».